



DCAF

un centre pour la sécurité,
le développement et
l'état de droit

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة (DCAF)



مختبر الديمقراطية

أرثيف البوليس السياسي: هل يشكل تحدياً لانتقال الديمقراطي؟

تقرير الندوة

12 - 13 نوفمبر 2011 - تونس



DCAF

un centre pour la sécurité,
le développement et
l'état de droit

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة (DCAF)

مختبر
الديمقراطية

Inventons notre démocratie!



مختبر الديمقراطية

أرشيف البوليس السياسي: هل يشكل تحدياً للانتقال الديمقراطي؟

تقرير الندوة

12 - 13 نوفمبر 2011 - تونس

معلومات حول مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومختبر الديمقراطية

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF

يهدف مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة إلى تعزيز الحكم الرشيد وإصلاح قطاع الأمن . يجري المركز بحوثاً حول الممارسات السليمة ويشجع على تطبيق المعايير والقيم المناسبة على الصعيدين الوطني والدولي . بالإضافة إلى ذلك ، يقدم المركز توصيات عامة ، ودعم استشاري للجهات الفاعلة على الساحة الوطنية فضلاً عن برامج الدعم العملي . أما شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة فهم الحكومات ، والبرلمانات ، والمجتمعات المدنية ، وقوى الأمن ومن بينها عناصر الشرطة ، والسلطات القضائية ، وأجهزة الاستخبارات ، ومصالح الديوانة والجيش .
للحصول على معلومات إضافية عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة يمكنكم تصفّح الموقع الإلكتروني: www.dcaf.ch

مختبر الديمقراطية

جمعية تونسية ذات طابع علمي متبينة لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الانسان وتهدف إلى المساهمة ، بشكل مستقل ، في إرساء وترسيخ ديمقراطية مبتكرة وحيوية من خلال:

- البحث والتحليل والنقاش
- الأعمال التجريبية هادفة

• تقديم اقتراحات إلى السلطات العامة ، والمجتمع المدني والرأي العام

ونشأ مختبر الديمقراطية انطلاقاً من حقيقة واضحة ، أنه لا وجود لديمقراطية تونسية لا اليوم ولا الأمس . على المواطنين التونسيين انشاؤها .

للمزيد من المزيد من المعلومات من الممكن تصفّح الموقع الإلكتروني: <http://labodemocratique.wordpress.com>

شكر

يعرب مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة عن جزيل شكره وامتنانه للحكومة السويسرية لمساهمتها المالية في تنظيم الندوة .

الناشر

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات (DCAF) .

صور

صور © رياض لواتي وإذاعة "كلمة" - تونس 2011

DCAF © 2012 . جميع الحقوق محفوظة .

أرشيف البوليس السياسي: هل تشكل تحدياً أمام الانتقال الديمقراطي؟

«توجد علاقة مباشرة بين الأرشيف من جهة والذاكرة الجماعية والفردية من جهة أخرى»

السيد الطيب الكوش

3

المحدث

بالشراكة مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، نظمت جمعية «مختبر الديمقراطية» التونسية يومي 12 و13 نوفمبر 2011 ندوة تناولت مسألة إدارة محفوظات الشرطة السياسية في تونس. وقد شكلت هذه الندوة فرصة لإطلاق نقاش بناء من خلال عرض التجارب التي شهدتها دول أخرى في هذا المجال، وعرض فيلم وثائقي هو الأول من نوعه عن أساليب الشرطة السياسية التونسية.

الموقع الإلكتروني الخاص بالندوة:

<http://projetpolicepolitique.wordpress.com/>

الاستنتاجات الرئيسية:

يتمثل الهدف الرئيسي إلى إرساء حوار بين أطراف المجتمع المدني وصانعي الرأي حول الحلول والتحديات التي تطرحها مسألة إدارة أرشيف البوليس السياسي في تونس.

خلال الندوة، تم طرح عدة قضايا أساسية متعلقة بإدارة أرشيف البوليس السياسي، وفيما يلي فكرة عامة عن الاستنتاجات الرئيسية:

• يحق لكل مواطن معرفة الحقيقة حول الأحداث التي مثلت انتهاكا لحقوق الإنسان كالحرية والسلامة الشخصية.

• يعد الاضطهاد والقمع الذي عاشته البلاد فيما مضى جزءا لا يتجزأ من تراثها التاريخي الذي يجب حمايته والمحافظة عليه بجميع التدابير اللازمة لذلك.

الفهرس

- 3..... الاستنتاجات أساسية
- 4..... التوصيات
- 5..... الجلسة الافتتاحية
- 6..... ما هي الشرطة السياسية وما هي الأرشيفات المقصودة؟
- 7..... تقرير خاص بالشرطة السياسية
- 7..... التجارب الأجنبية
- 10..... ما هي العلاقة بين الأرشيفات والعدالة الانتقالية؟
- 10..... ما هي الحلول لتونس؟
- 13..... اقتراح وختام
- 15..... ملحق: برنامج المؤتمر



السيدة داغمار هوفستادت

”من الافضل فتح الأرشيف للعموم أرشيف الآن لكي لا تطاردهم في المستقبل . في الواقع ، لا يمكن لتاريخ أمة أن يختفي ببساطة عن طريق إغلاق الأرشيف“

داغمار هوفستادت

- انشاء هيئة مستقلة مؤلفة من ممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات العامة مهمتها الحفاظ علي الأرشيفات ووضع اجراءات وقوانين تنظم عملية النفاذ إليها .

- اعتماد قانون يعطي صلاحيات واسعة ومهمة واضحة ومحددة لهذه الهيئة تتيح لها النفاذ إلى أرشيفات البوليس السياسية؛

- معاقبة من تثبت مسؤوليته في تدمير الأرشيفات .

فيما يتعلق بمنع تكرار الانتهاكات والتعديات التي ارتكبت في الماضي يجب على السلطات:

- اعادة التأكيد على واجب القوات الأمنية في احترام حقوق الانسان وتصميم السلطات على ملاحقة أي انتهاك لهذه الحقوق؛

- تحسين حكم قطاع الأمن من خلال وضع آليات تعزز الرقابة الديمقراطية على قوات الأمن الداخلي؛

- تنظيم عمل جهاز الاستخبارات من خلال اعتماد قوانين تكون متوفرة للشعب وتحدد

- يمثل إرساء إدارة مسؤولة لأرشيف البوليس السياسي عنصرا أساسيا لنجاح الانتقال الديمقراطي في تونس .

- امكانية الاستفادة من التجارب دول أخرى شهدت تحولا مماثلا؛

- مع ضرورة أن يكون الحل متماشيا مع الإطار التونسي والتجربة التونسية .

التوصيات:

قدم المشاركون ، خلال الندوة ، اقتراحات وتوصيات عملية ولقد وجهت السلطات التونسية . وتتعلق هذه التوصيات بكيفية إدارة هذا الأرشيف ، وإنشاء آليات لمنع تكرار انتهاكات الماضي .

فيما يتعلق بإدارة الأرشيف ، اقترح المشاركون على السلط المعنية باتخاذ التدابير التالية:

- ارساء حق الاعتراف بضحايا التعديات والتجاوزات التي ارتكبتها الشرطة السياسية؛

- اتخاذ تدابير فورية لتأمين أرشيف الشرطة السياسية؛



مناقشات بين ممثلين عن
القوى المسلحة وعضو
من هيئة التنظيم على
هامش المؤتمر

”إن الفهم الجيد للماضي من شأنه أن يساعد لإعادة بناء مستقبل المجتمع التونسي .“

5

السيد أرنولد لوثلد

الاستلها م منها لتطو ير هياكل ديمقراطية خاصة بتونس .

أمّا السيد أرنولد لوثلد فقد أكد عل أن حفظ المعلومات المتعلقة بالمواطنين لا يزال موضوع نقاش عام . وهذا النقاش دليل واضح على أن تونس بدأت تحوّلها الديمقراطية منذ بداية الثورة . حيث يطرح المجتمع التونسي الكثير من التساؤلات المتعلقة بإدارة أرشيف البوليس السياسي وتختلف الاقتراحات حول ذلك؛ إذ يرى البعض ضرورة وضع هذا الأرشيف في متناول الجميع ، في حين يرى الآخرون أنه من الأفضل تدميره لتجنب أي توتر جديد .

لكن قبل اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بأرشيف البوليس السياسي ، لا بد من مناقشة حسنة وسيئات مختلف الخيارات المطروحة لإدارته .

مع التذكير بأن للمجتمع التونسي حرية اختيار النهج الذي يفضله ، أشار السيد أرنولد لوثلد إلى «أن ادراك الماضي والأخطاء السابقة بشكل واضح يشكل ركيزة أساسية تتيح إعادة بناء مستقبل المجتمع التونسي» . وبالرغم من أهمية القدرة على النسيان إلا أنه من الضروري أن تبقى بعض الأمور والأحداث التي تشكل

بشكل واضح وشامل مهام هذا الجهاز وصلاحياته ، والآليات التي يعتمدها للرقابة الداخلية والخارجية؛

- اعتماد وإصدار قانون واضح ينظم جمع واستخدام البيانات الشخصية من قبل أجهزة الاستخبارات وأجهزة أخرى للحفاظ على النظام العام ويضبط الآليات المناسبة لرقابة تضمن احترام القوانين والأنظمة .

الجلسة الافتتاحية

افتتح الندوة كل من السيد الطيب بكوش ، وزير التربية والتعليم والرئيس الشرفي للمعهد العربي لحقوق الانسان ، والسيد أرنولد لوثلد ، مدير العمليات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) والسيدة فرح حشاد ، رئيسة «مختبر الديمقراطية» .

بدأت السيدة فرح حشاد مداخلتها بالتطرق إلى الرقابة التي كانت مفروضة على التونسيين في عهد الرئيس السابق بن علي . ثم ذكرت السيدة حشاد الحضور بأن دراسة نماذج ديمقراطية أخرى قد تكون فرصة مفيدة تتيح للتونسيين



السيد فيرجيليو تارو

“لا ينصح بتبني خيار العفو والنسيان لأن الماضي يجب أن يساهم في بناء المستقبل“

السيد فيرجيليو تارو

6

ففي عهد الرئيس بن علي، لم يسع البوليس السياسي السياسية إلى حماية أمن الدولة والمواطنين، بل كانت مهمته خدمة وحماية السلطة السياسية الحاكمة. وقد عمل هذا الجهاز خلال العهد السابق على جمع معلومات عن بعض الأفراد بطرق ملتوية من أجل استخدامها لغايات سياسية أو شخصية. ولم يُكشف إلى اليوم سوى عن القليل من المعلومات حول نظام عمل هذا الجهاز. في المقابل، وبالرغم من أن وزير الداخلية السابق (فرحات الراحي) أعلن حل جهاز البوليس السياسي، إلا أن بعض الأطراف تخشى تتكرر تلك الممارسات غير المسؤولة والاحتياطية.

نظرا لأهمية وحساسية المعلومات التي يتم جمعها، فهي تحفظ في أماكن متعددة على شكل نسخ، حيث أن جزء من الأرشيف يوجد في وزارة الداخلية، وجزء آخر في الوزارة الأولى، وكذلك في مراكز الشرطة، والإدارات السجنية ومقر الحزب الحاكم. . .

تاريخ البلاد محفورة في ذاكرة المجتمع التونسي.

ذكر السيد الطيب بكوش بأن مسألة الأرشيف مرتبطة ارتباطا مباشرا بحقوق الانسان وبالذاكرة الجماعية والذاكرة الفردية للمواطنين. لذا فهي تتطلب معالجة عميقة بغية حماية حياة المواطنين الخاصة.

ما المقصود بالبوليس السياسي وأرشيف البوليس السياسي؟

تناول المشاركون خلال جلسات هذه الندوة مسألة «أرشيف البوليس السياسي» من خلال مناقشة المعطيات التي تم الحصول عليها، بالإضافة إلى أساليب وسير عمل هذا الجهاز. ونعرض فيما يلي بعض التعريفات التي تم التطرق إليها خلال هذه المناقشات:

• **البوليس السياسي:** ان مصطلح «البوليس السياسي» لا يشير بالضرورة إلى جهاز واضح ومستقل، بل هو على كناية عن مصطلح واسع يشير إلى عدد كبير من الأقسام والأجهزة العامة بالإضافة إلى هيكلية موازية خارج إطار الدولة.

Memory at Risk

ذاكرة في خطر

إعداد: ثامر المكي و كريم بوزويطة

<http://projetpolicepolitique.wordpress.com/projection-de-film/>

”يجب على الدولة أن تضع معايير واضحة تحكم جمع وتخزين البيانات الشخصية“

السيد جونا لوتشر

تقرير حول الشرطة السياسية

بمناسبة هذه الندوة، أعدّ المخرجان ثامر المكي و كريم بوزويطة تقريرا بعنوان «ذاكرة في خطر» حول الأساليب التي يعتمدها البوليس السياسي وشرطة الانترنت (cyber-police) في إطار القيام بالمهام الموكولة إليهم.

يشمل هذا التقرير جملة من الأحداث المهمة حول أساليب الترهيب وجمع المعلومات من قبل البوليس السياسي في عهد بن علي بالإضافة إلى شهادات عدد من الضحايا والمناضلين. فضلا عن عرض أساليب التجسس الكلاسيكية، كما تتطرق هذا التقرير إلى أساليب الرقابة والإشراف على الانترنت التي تعتمدها الشرطة مثل صناعة مفاتيح الأمان.

التجارب الأجنبية

من خلال سلسلة من العروض حول تجارب بعض الدول التي شهدت تحولا ديمقراطيا، تم تسليط الضوء على دور محفوظات الشرطة السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي وعلى الخيارات التي اتخذتها هذه الدول لإدارة محفوظاتها. وبالرغم من ذلك، اتفق الخبراء على أن كل حالة تبقى حالة خاصة:

• **أرشيف البوليس السياسي:** لا يزال الشعب التونسي حتى الآن يجهل، إلى حد هذا التاريخ، شكل هذا الأرشيف وحجمه وكذلك مكان حفظه. وقد أعرب بعض المتدخلون عن خشيتهم من ضياع هذا الأرشيف وتدميره وهو ما نفاه البعض الذين أكدوا على سلامتها وحفظها على شكل نسخ متعددة.

حيث كان النظام القديم، ونظرا لأهمية وحساسية المعلومات التي يتم جمعها، يقوم بحفظها في أماكن متعددة على شكل نسخ، حيث أن جزء من الأرشيف يوجد في وزارة الداخلية، وجزء آخر في الوزارة الأولى، وكذلك في مراكز الشرطة، والإدارات السجنية ومقر الحزب الحاكم...

وتجدر الإشارة، أن المعلومات التي تم جمعها في عهد بن علي كانت تهم فئات معينة ونشاطات مختلفة، حيث أن بعضها يتعلق بالحياة الخاصة للمواطنين والآخر حول نشاطات المجتمع المدني كما يوجد أيضا ما يهم التواجد الأجنبي في تونس.



السيد ميكولاج بيترزك

”من المستحسن الإسراع في وضع تشريعات تنظّم إدارة الأرشيفات وعملية النفاذ إليها. فغياب القوانين يشجع على التشهير“

السيد ميكولاج بيترزك

البرلمان إلا في وقت لاحق لتنظيم عملية النفاذ إلى الملفات من خلال سن تشريع ينظم ذلك. ومنذ ذلك الحين، يتم استخدام الأرشيفات لتوفير المعلومات في المحاكمات الجنائية وإجراءات التطهير (Procédure de lustration).

تهدف عملية التطهير في بولونيا إلى إعلام المواطنين عن المرشحين للمناصب العامة الذين تعاونوا سابقاً مع الأجهزة السرية، والهدف من ذلك ليس معاقبة الأفراد بل المساهمة في توعية المواطنين. في الواقع، أن أي عضو سابق في الأجهزة السرية في ظل النظام القديم أو أي فرد قد تعاون مع هذه الأجهزة يحق له تقلد الوظائف العامة.

يقوم المترشح بتعمير استمارة وتقديمها إلى لجنة الخبراء المختصة يحدد فيما ما إذا كان قد تعاون مع النظام السابق. وتقوم اللجنة بدرس التصاريح وإذا راودتها شكوك فيما يتعلق بصحتها، يحق لها إحالة الملف إلى محكمة التطهير (Tribunal de lustration) التي يتعين عليها التأكد، من خلال المعلومات الواردة في الأرشيفات من مدى صحة التصريح. وإذا تبين عدم صحة التصريح،

• **ألمانيا:** قدمت السيدة داغمار هوفستادت المتحدثة باسم المفوض الاتحادي لأرشيفات جهاز أمن الدولة Stasi حالة ألمانيا قبل وبعد سقوط جدار برلين سنة 1989، واعتبرت السيدة هوفستادت أنه بفضل التحرك المباشر للجان المواطنين الألمان والضغط التي مارسوها على الحكومة، تم المحافظة على ملفات Stasi واعتماد قانون يقر النفاذ إلى هذه الملفات وكان ذلك سنة 1991.

تعتبر السيدة لداجمار هوفستادت، أنه يجب أن يدرك المجتمع كيفية عمل الشرطة السرية لإدراك أفضل وأعمق للمعلومات الواردة في الأرشيفات، وأن يتمكن من استعادة هذه الأرشيفات التي تتيح للمواطنين استعادة السيطرة على المعلومات المتعلقة بهم واستعادة جزء من كرامتهم.

• **بولونيا:** يرى السيد ميكولاج بيترزك، رئيس لجنة حقوق الانسان، أن غياب الشفافية بعد سقوط النظام الشيوعي في بولونيا أدى إلى إصدار لوائح العملاء المحتملين للأجهزة السرية من قبل وسائل الاعلام. وقد أثارت هذه التسريبات الشائعات وبالتالي الابتزازات. ولم يتدخل



السيدة كيت دويل

”وفقا لقرار محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان ، الدولة ملزمة لإعادة بناء المعلومات ”الضائعة“ الواردة في المحفوظات التي دمرت أو اختفت“

السيدة كيت دويل

• **أميركا اللاتينية:** عرضت السيدة كيت دويل من أرشيف الأمن القومي في الولايات المتحدة تجربة عدد من دول أميركا اللاتينية:

– **المكسيك:** مثل انتخاب رئيس من خارج النخبة السياسية النقطة الفارقة في هذه الحالة ، حيث ، ودون أن يتوقع الرأي العام ذلك ، أعطى الرئيس بنفسه أمر فتح أرشيفات الشرطة السياسية التي هي الآن تحت إدارة وإشراف الأرشيف الوطني . وقد أدى ذلك – صدور أمر النفاذ من قبل أعلى هرم في السلطة – إلى غياب النقاش العام حول كيفية إدارة الأرشيفات وبالتالي عدم وجود قانون ينظم إدارة الأرشيفات وعملية النفاذ إليها .

– **الباراغواي:** إن نهاية الدكتاتورية لم تؤدي تلقائياً إلى الكشف عن أرشيفات الشرطة السياسية ، بل كانت تحركات الناشطين وراء ذلك . إلا أن النفاذ إلى الأرشيفات يقتصر على أشخاص محددين .

– **غواتيمالا:** تم اكتشاف أرشيفات الشرطة السياسية عن طريق الصدفة . حيث أجبر أحد الناشطين ، بمرافقة قاض وحضور

يُمنع المترشح من تقلد وظيفة عمومية لفترة تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات .

ما يمكن أن يستخلص من المثل البولوني أنه من المستحسن الإسراع في وضع تشريعات تنظم إدارة الأرشيفات وعملية النفاذ إليها . فغياب القوانين يشجع على التشهير والتطهير الهمجي من دون توفير دفاع محتمل للمتهم .

• **رومانيا:** شدد من جهته السيد فيرجيليو تارو ، نائب رئيس المجلس الوطني المكلف بدراسة أرشيفات أمن الدولة ، على أن العفو وكذلك المسامحة والنسيان لا يشكلون خياراً لأن الماضي يجب أن يساهم في بناء المستقبل . وقد أوضح أنه في رومانيا ، كان لا بد من الانتظار حتى سنة 2005 أي 16 سنة بعد الثورة ، لاعتماد قانون ينظم مسألة الأرشيفات . وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون لا يطبق على أعضاء البرلمان والموظفين رفيعي المستوى ، على عكس ألمانيا حيث تُنفذ الرقابة بطلب من المؤسسات التي ينتمي إليها هؤلاء الموظفون للتأكد من أنهم ليسوا عرضة للابتزاز .



السيد أمين غالي

”العدالة الانتقالية أمر ضروري لجبر الأضرار واستعادة الثقة“

السيد أمين غالي

10

حياة المواطنين الخاصة، والمسؤولية وضمان نوع من الشفافية في ما يتعلق بالشؤون العامة. في المقابل، يتفق الخبراء على أنه من الضروري الحفاظ على أكبر عدد ممكن من الأرشيفات وأنه سيكون هناك وقت كافي ليقرر المجتمع لاحقاً كيفية استخدام هذه الأرشيفات.

ما هي العلاقة بين الأرشيف والعدالة الانتقالية؟

ذكر السيد صادق بن مهني من الشبكة الوطنية لمقاومة الرشوة والفساد أن الشعارات الأولى التي رفعت بمناسبة المظاهرة التي نظمت يوم 14 جانفي 2011 نددت بوزارة الداخلية وبممارساتها. وكان الشارع أول من تحدث عن العدالة الانتقالية. ولأن المجتمع المدني كان أول من أطلق هذه المبادرة، يحق له أن يساهم، بأشكال عدة تُحدد لاحقاً، في إدارة هذا الأرشيف. كما دعا السيد صادق بن مهني إلى مراجعة المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 أفريل 2011 المتعلق بالنفذ إلى المعلومات بشكل يضمن للمواطن الاطلاع على ملفه إذا دعت الحاجة.

وسائل الإعلام، الشرطة على فتح القاعة التي يخبئ فيها الأرشيف. وبفضل مشاركة المواطنين ومثلي وسائل الاعلام، تم نقل الأرشيفات إلى مكان آمن. وقرر القضاء وضع هذه الأرشيفات في متناول الجميع.

في الأرجنتين: لا يُسمح بالحصول على أرشيفات الشرطة السياسية إلا في إطار محدود. ولهذا السبب، من المسلم به أن البحوث والتحليل في الأرجنتين تتقدم ببطء.

البرازيل: في أحد الأحكام المتعلقة الصادر سنة 2010، أعلنت محكمة البلدان الأميركية لحقوق الانسان حق ضحايا المجازر في اكتشاف حقيقة الظروف التي أدت إلى حدوث هذه الانتهاكات والاعتداءات. فضلاً عن ذلك، أعلنت المحكمة أن الدولة لا يمكن أن تختبئ وراء غياب مفترض للمعلومات، وعليها أن تثبت أنها لا تمتلك المعلومات اللازمة وأن تحاول إعادة بناء المعلومات.

ما يمكن أن يستخلص من هذه التجارب أن الوصول إلى أرشيفات الشرطة السياسية يفترض تحقيق توازن بين حماية



السيد
عبد الحميد بن الشيخ

”من المهم ان يطلع المجتمع على الأعمال التي كان يقوم بها البوليس السياسي في السابق لتمكنوا من فهم المعلومات المحفوظة بشكل أفضل“

السيدة داغمار هوفستادت

ان القوانين والتشريعات التونسية توفر لكل مواطن تونسي الحق في حماية البيانات ذات الطابع الشخصي المتعلقة بحياته الخاصة، كما أن القوانين والتشريعات تسلط بعض القيود في ما يتعلق بمعالجة هذه البيانات واستخدامها. لكنه أشار أن هذه الأحكام لا تُطبق سوى على القطاع الخاص لذلك يدعو إلى ضرورة توسيع نطاق تطبيق هذا القانون ليطلال القطاع العام.

أما السيد جوناكس لوتشر من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، فقد لاحظ أن الحفاظ على الأمن العام قد يتطلب أحيانا تقييد مؤقت لبعض الحقوق الأساسية كحق حماية الحياة الخاصة. إلا أنه من المفترض أن تقتصر عملية جمع البيانات الشخصية التي تضطلع بها أجهزة المخابرات، على المعلومات اللازمة لتنفيذ مهامها. فضلا عن ذلك، لا بد لجمع المعلومات أن يتناسب والهدف المنشود وأن لا يخالف، في أي حال من الأحوال، القواعد الدولية الأمرة التي يقرها القانون الدولي وحقوق الانسان. في النهاية، يجب أن يضبط القانون عملية جمع البيانات الشخصية واستخدامها.

ويعتبر السيد جوناكس لوتشر أنه، بهدف تجنب أي تعدد أو تجاوز للسلطة، تتوجه

أما في شأن العلاقة القائمة بين الأرشيف السياسي والعدالة الانتقالية، أشار السيد أمين غالي من لجنة مكافحة الفساد والرشوة أنه من الصعب تعزيز السلام الدائم في الفترة التي تلي مباشرة نهاية الصراع. حيث يجب في بادئ الأمر إعادة مد جسور الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة. ولتقديم تعويض عادل عن الأضرار التي لحقت بالمجتمع، يجب انشاء آلية قضائية مستقلة عن النظام السابق. كما أشار السيد أمين غالي إلى أن العدالة الانتقالية المتمثلة بنظام عادل لتسوية الخلافات تشكل آلية أساسية وضرورية لفهم الأعمال الجائرة التي ارتكبت في الماضي، والمساهمة بالتالي في تعزيز السلام السياسي والاجتماعي وإرساء دولة القانون.

حماية الحياة الخاصة والأمن العام

تم خلال هذه الندوة الحديث عن مسألة التوازن بين الحق في الحياة الخاصة والشروط اللازمة للحفاظ على الأمن الوطني وتطرق المتدخلون إلى ضرورة وضع اطار قانوني يتيح حماية البيانات الشخصية. من جهته، أوضح السيد عبد الحميد بن الشيخ، بصفتة عضو دائم في الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية،



السيد مختار الطريفي

”ينبغي إنشاء لجنة مستقلة مؤلفة من أعضاء المجتمع المدني تهتم بحماية الأرشيف“

السيد مختار الطريفي

12

للسلامة المعلوماتية، ضخامة الأخطار التي قد تنجم عن استخدام التكنولوجيات الجديدة، بسبب جهل أو حتى سذاجة المستخدمين في بعض الأحيان. حيث أن المواطن لا يدرك قيمة المعلومات التي يسجلونها على الانترنت، وعدد القرصنة المتزايد على شبكة الانترنت. ويعتبر السيد هيثم المير أنه يجب على الدولة احترام الحدود والضوابط في ما يتعلق باستخدام ومعالجة البيانات والتي يجب أن تضبط من خلال سن قانون.

ما هي الحلول المناسبة لتونس؟

ذكر السيد المختار الطريفي، الرئيس السابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان (LTDH) أنه لا يوجد أي جهاز مستقل للشرطة السياسية بما أن عدد من الأجهزة تقوم بهذا العمل بشكل سري. وقد اقترح أن تكلف لجنة مستقلة مؤلفة من أعضاء المجتمع المدني بحماية الأرشيف وأن لا يصدر أي إذن بالاطلاع على الأرشيف إلا من طرف هيئة قضائية.

من جهته، أكد السيد رشيد محجوب، ضابط في الشرطة، أن الأرشيف السياسي

الدول الديمقراطية بشكل متزايد نحو اعتماد قوانين عامة تنظم جمع البيانات الشخصية، واستخدامها وتخزينها من قبل أجهزة الاستخبارات. وفي «جمع الممارسات الحكيمة لرقابة أجهزة الاستخبارات»، حدد المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق وحرية الانسان، ستة عناصر لا بد لهذا القانون أن يشملها:

1. تعداد الاسباب التي تبرر جمع المعلومات بشكل شامل؛

2. تحديد الوسائل والطرق التي يمكن لأجهزة الاستخبارات اعتمادها؛

3. وضع اجراءات السماح؛

4. وضع قواعد لاستخدام وتخزين البيانات الشخصية؛

5. وضع آليات للرقابة الداخلية، والتنفيذية والبرلمانية؛

6. وضع آليات لتقديم الشكاوى.

من جهة أخرى، أشار السيد هيثم المير، الخبير في الأمن الإلكتروني في الوكالة الوطنية



السيد الأزهر العكري

”من الضروري إصلاح القطاع الأمني في تونس في أقرب وقت وإنشاء لجنة مسؤولة عن مسألة الأرشيف في وزارة الداخلية“

السيد الأزهر العكري

الأمن التونسي، مشيراً إلى أن المؤسسة الأمنية كانت تعمل بشكل غير قانوني في ظل النظام السابق بشكل يتعارض مع مهمتها الأساسية وهي حماية الدولة والمواطنين.

وأشار السيد الأزهر العكري خلال مداخلة إلى «الكتاب الأبيض» الذي تم إعداده والذي يتناول إصلاح وزارة الداخلية وقوات الأمن، من خلال تقديم عدد من الاقتراحات التأسيسية، والعملية الملموسة حول تشريع وتنظيم قطاع الأمن عامة بما في ذلك أجهزة الاستخبارات الذي يجب، حسب رأيه، أن يستند إلى قانون ينظمه ويضبط مهامه ويحدد مسؤوليات عناصره.

في ما يتعلق بأرشيف البوليس السياسي، أعلن السيد الأزهر العكري أن هيئة خاصة في وزارة الداخلية سوف تتكلف بحماية وإدارة الأرشيف. كما أنه ذكر المواطنين أن مسألة النفاذ إلى الأرشيف يجب أن تتم بعيداً عن روح الثأر أو تصفية الحسابات الخاصة ويجب تغليب المصلحة العامة.

التونسي محمي جيداً، وللتحدث عن إمكانية النفاذ إلى الأرشيف، يجب في البداية إصدار قانون ينظم تصنيف المعلومات السرية بالإضافة إلى شروط وإجراءات النفاذ إلى الأرشيف.

وفي هذا الإطار، اقترح المدون رمزي بالطيب انشاء هيئة مستقلة تكون مكلفة بجمع الأرشيف السياسي المبعثر بين مختلف الوزارات وحتى مختلف الأحزاب السياسية. وتكمن مهمة هذه الهيئة في تصنيف هذا الأرشيف وجرده قبل النظر في إمكانية وضع الجزء المتعلق بالمصلحة العامة في متناول المواطنين والإبقاء على الجزء المتعلق بالحياة الشخصية للأفراد لاستخدام محدود.

اقتراح الحكومة

يرى السيد الأزهر العكري، وزير مكلف بالإصلاح لدى وزير الداخلية، أنه من الضروري معالجة التجاوزات التي ارتكبت في الماضي لبناء الحاضر والمستقبل. كما أنه سلط الضوء على ضرورة إصلاح قطاع



السيد رشيد محجوب

”ان هذه المناقشات التي امتدت على يومين تقودنا إلى استنتاج مفاده أن خيار واحد مستبعد: عدم القيام بأي شيء يجعل الماضي يطاردنا حتى في المستقبل»

السيد أرنولد لوثلد

الشخصيات التي تؤدي الوظائف العامة أو المرشحة للانتخابات، من خلال استحداث آلية تطهير أو عملية تدقيق بديلة.

الجلسة الختامية

أشاد السيد أرنولد لوثلد الوزير المنتدب السيد الأزهر العكرمي، على الاقتراحات التي قدمها في ما يتعلق بإصلاح أجهزة الاستخبارات وبتشكيل لجنة مسؤولة عن الأرشيف. كما شدد على العرض الذي قدمه مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في المساهمة في إصلاح قطاع الأمن من خلال تأمين الخبرات اللازمة. وذكر بضرورة إيجاد حل يتناسب مع الوضع التونسي لكي لا يعطل الماضي عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها تونس.

ترى السيدة فرح حشاد أن النقاط الثلاثة المهمة في النقاشات التي تناولت دور أرشيف البوليس السياسي هي:

أولاً - الاعتراف بالحاجة إلى ضرورة التصرف بسرعة؛

ثانياً - أن الحلول المقترحة يجب أن تقوم على أساس التعاون بين المجتمع المدني والسلطات؛

ثالثاً - ضرورة اعتماد الشفافية أي افساح المجال أما المواطنين للتعرف إلى ماضي

ملحق

برنامج الندوة

15

محفوظات الشرطة السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي

السبت 12 نوفمبر 2011، بداية من الساعة 14:00 بفضاء التياترو - تونس

افتتاح الندوة

المتدخلين:

- فرح حشّاد، مختبر الديمقراطية.
- أرنولد ليوتولد - مدير العمليات لإفريقيا والشرق الأوسط - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

الحصة الأولى:

حتى نبدأ: عن أي بوليس سياسي وأي أرشيف نتكلم؟

عرض فيلم وثائقي (تقرير سمعي بصري) حول أساليب وأرشيف البوليس السياسي (إعداد وإخراج: كريم بوزويته و ثامر المكّي) التساؤلات الرئيسية:

- ما هي قوى الأمن التي قامت بإحداث هذا الأرشيف؟
- أين يوجد هذا الأرشيف؟ ما هي المؤسسة التي تعتنى به حالياً؟
- ما هي المعلومات التي يحتويها الأرشيف؟ ما هو حجم الوثائق الموجودة به؟
- كيف تم جمع هذه المعلومات؟
- من أصدر الأمر لإحداث هذا الأرشيف؟
- كيف تم استعمال هذا الأرشيف في الماضي؟
- هل يمكن اليوم اعتبار هذا الأرشيف محمي من التلاعب والاستعمالات غير السليمة؟

استراحة

الحصة 2:

ردود الفعل حول الوثائقي - ما هو الدور الذي يضطلع به أرشيف البوليس السياسي في عملية الانتقال الديمقراطي؟

المشرفة:

- زينب فرحات ، التياترو

المتدخلين:

- ثامر المكّي - صحفي ومعد الشريط الوثائقي (التقرير)؛
- الطيّب بكوش - رئيس شرفي للمعهد العربي لحقوق الإنسان؛
- نادرة بن اسماعيل - خبيرة في علم النفس .

نقاش:

- داغمار هوفيستادت - ممثّل المفوض الاتحادي لمحفوظات أمن الدولة - ألمانيا؛
- فيرجيليو طارو - نائب رئيس المجلس الوطني لدراسة محفوظات الجهات الأمنية - رومانيا

التساؤلات الرئيسية:

- هل يلعب أرشيف البوليس السياسي دورا في عملية الانتقال الديمقراطي؟
- هل يضمن القانون ، اليوم ، حق الإطلاع على الأرشيف؟
- هل أن الإطلاع على أرشيف البوليس السياسي أمر ضروري ، وما هي استعمالاته؟
- ما هي المخاطر المرتبطة بإسناد حق الإطلاع على الأرشيف؟
- ما هي حقوق ضحايا الأرشيف من اعتراف ، واسترداد للحقوق وإدماج؟
- كيف يمكن التعويض لهؤلاء؟

نقاش

الحصة 3:

واجب الذاكرة والحق في النسيان: ما هي الخيارات المطروحة للتصرف في الأرشيف؟

المشرف:

- أرنولد ليوتولد - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

المتدخلين:

- داغمار هوفيستادت - ممثّل المفوض الاتحادي لمحفوظات أمن الدولة - ألمانيا: التجربة الألمانية .
- فيرجيليو طارو - نائب رئيس المجلس الوطني لدراسة محفوظات الجهات الأمنية - رومانيا: التجربة الرومانية .
- كايت دويل - خبيرة بأرشيف الأمن الوطني - الولايات المتحدة: تجارب أمريكا اللاتينية .

نقاش :

- الطيب بكوش - رئيس شرفي للمعهد العربي لحقوق الإنسان وعضو بالحكومة الانتقالية .
- نادرة بن اسماعيل - خبيرة في علم النفس .

التساؤلات الرئيسية:

- أين نقطة الانطلاق؟
- ما هي المناهج التي تم اختيارها للتصرف في الأرشيف؟
- ما هي المؤسسات والهيئات التي تم إحداثها لهذا الغرض؟

نقاش

عرض في «فن ملتزم، بوليس سياسي وانتقال ديمقراطي»
العلاقة بين البعد العلمي والبعد الفني:

- الفن كوسيلة لرفع مستوى الرأي العام .
- الفن كوسيلة علاج جماعية .
- إزالة الغموض عن أحلك جانب من تاريخنا .
- البوليس السياسي: وسيلة خلق وليس تدمير .
- البوليس السياسي كوسيلة للاعتراف .
- الفن كوسيلة لمقاومة الظلم والاستبداد .

الأحد 13 نوفمبر 2011، بداية من الساعة 9:30 - نزل «قولدن توليب» - تونس

مواصلة الحصّة 3:**المشرفة:**

- فرح حشّاد - محامية - مختبر الديمقراطية .

المتدخلين :

- داغمار هوفستادت - ممثل المفوض الاتحادي لمحفوظات أمن الدولة - ألمانيا: التجربة الألمانية .
- فيرجيليو طارو - نائب رئيس المجلس الوطني لدراسة محفوظات الجهات الأمنية - رومانيا: التجربة الرومانية .
- كايت دويل - خبيرة بأرشيف الأمن الوطني - الولايات المتحدة: تجارب أمريكا اللاتينية .

التساؤلات الرئيسية:

- من يتمتع بحق الإطلاع على الأرشيف؟ ما هي الإجراءات المتبعة؟ ما هي أصناف المعلومات؟ ما هي النتائج؟
- هل يمكن الأمر بإتلاف الأرشيف؟ هل يمكن الحديث عن حق تصحيح المعلومات؟

نقاش

استراحة

الحصّة 4:

الأرشيف – الابتزاز – الفساد: ما هي العلاقة بين الأرشيف والعدالة الانتقالية؟

المشرفة:

- فاطمة الزايري – صحفية بإذاعة تونس الدولية (RTCI) – مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة .

المتدخلين:

- ميكولاى بترزاك – محامي – رئيس سابق لمجموعة ”المحاسبات مع الماضي وحقوق الإنسان“ بولونيا: العدالة الانتقالية في أوروبا الشرقية .
- أمين غالي – عضو بلجنة مكافحة الفساد: التحديات التي يطرحها المثال التونسي ، دور لجنة مكافحة الفساد خلال الفترة الانتقالية .
- الصادق بن مهني – الشبكة الوطنية لمكافحة الفساد: التحديات التي يطرحها المثال التونسي ، دور المجتمع المدني .

التساؤلات الرئيسية:

- ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الأرشيف في إطار العدالة الانتقالية؟
- هل يمكن أن يصبح الوصول إلى الأرشيف وسيلة ضغط لأغراض شخصية (ابتزاز) أو سياسية؟
- كيف يمكن تحديد مدى مصداقية الملفات الموجودة في الأرشيف؟
- هل من الضروري القيام بعملية تطهير؟ وكيف يكون ذلك؟

نقاش الحصة 5:

الحياة الخاصة والأمن: يجب إصلاح القطاع الأمني لضمان حماية الحياة الخاصة.

المشرف:

- خالد بن دريس - خبير في الأمن والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال (NTIC) - مختبر الديمقراطية.

المتدخلين:

- يونس لوتشر - خبير بمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على قوات المسلّحة.
- عبد الحميد بن الشيخ - قاضي - عضو دائم بهيئة حماية المعطيات.
- هيثم المير - خبير في السلامة المعلوماتية بالوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية.

التساؤلات الرئيسية:

- ما هي التشريعات والممارسات الحالية المتعلقة بتسجيل ومراقبة المواطنين في تونس ، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والتصنت على المكالمات الهاتفية وغيرها؟
- ما هي ، اليوم ، المعايير الدولية لحماية المعطيات؟ وهل يتفق القانون التونسي مع هذه المعايير؟
- هل من مبررات لجمع المعطيات الشخصية للمواطنين وانتهاك حياتهم الخاصة لضمان الأمن العام؟
- ما هي التحديات التي تطرحها الانترنت والشبكات الاجتماعية اليوم ، وكيف يمكن استغلالها من قبل الشرطة وموفري العدالة؟

نقاش

استراحة

الحصة 6:

ما هي الحلول بالنسبة لتونس؟

المشرفة:

- سلمى الشعري - محامية - مختبر الديمقراطية.

المتدخلين :

- مختار الطريفي - الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان .
- توفيق بودريالة - رئيس اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجهها .
- رمزي بالطيب - مدوّن - عضو بـ "نواة" .
- الهادي جلاب - رئيس الأرشيف الوطني .

نقاش :

- فرح حشّاد - مختبر الديمقراطية .
- الأزهر العكرمي - الوزير المعتمد لدى وزير الداخلية المكلف بالإصلاحات .

التساؤلات الرئيسية:

- هل يجب حماية الأرشيف؟ ما هي الإصلاحات التي تبدو أكثر تلاؤماً مع تونس؟
- كيف يجب أن يكون التصرف في الأرشيف؟ هل يجب إحداث هيئة مختصة؟ ما هي التحديات التي ستطرح على المنتخبين الجدد في المجلس التأسيسي في هذا المجال؟
- كيف يمكن توظيف هذا الأرشيف لتركيز الديمقراطية؟ أليس من الأجدر اقتراح قانون شامل يأخذ في الاعتبار كل مظاهر العدالة الانتقالية؟

نقاش

اختتام

- الأزهر العكرمي - الوزير المعتمد لدى وزير الداخلية المكلف بالإصلاحات .
- أرنولد ليوتولد- مدير العمليات لإفريقيا والشرق الأوسط - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) .
- فرح حشّاد - مختبر الديمقراطية .